

Distr.: General
18 February 2009

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون
البند ٤٩ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/63/414/Add.3)]

٢٣/٢١٧ - الكوارث الطبيعية وقلة المنعة إزاءها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقررها ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وقراراتها ٢١٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٩٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٠/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تؤكد من جديد إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(١) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٢)،

وإذ تؤكد من جديد أيضا إعلان هيوغو^(٣) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٤) اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥)،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم لعوامل الخطر الكامنة، كما حددها إطار عمل هيوغو، بما فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي تزيد من قلة منعة المجتمعات إزاء الأخطار الطبيعية ومعالجة تلك العوامل، وإلى بناء ومواصلة تعزيز القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، وإلى زيادة القدرة على مواجهة الأخطار المترتبة بالكوارث، مع الاعتراف أيضا بالآثار السلبية الذي تحدثه الكوارث في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تشدد على أهمية معالجة قلة المنعة وإدماج الحد من الأخطار في جميع مراحل إدارة الكوارث والإنعاش في أعقاب الكوارث والتخطيط الإنمائي،

وإذ تسلم بالحاجة إلى إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الحد من مخاطر الكوارث، سعيا إلى الحد من قلة المنعة إزاءها،

وإذ تلاحظ أن البيئة العالمية لا تزال تعاني التدهور، مما يزيد من أوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تأخذ في اعتبارها مختلف أوجه وأشكال تضرر جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأقل منعة، من الأخطار الطبيعية الشديدة كالزلازل وأمواج تسونامي والانهيالات الأرضية والثورات البركانية والظواهر الجوية البالغة الشدة كموجات الحر وحالات الجفاف الشديد والفيضانات والعواصف وظاهري النينو/النينيا اللتين تحدثان تأثيرا عالميا،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الزيادة الأخيرة في تواتر وحدة الظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية المترتبة بها في بعض مناطق العالم وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة، وبخاصة في البلدان النامية الواقعة في تلك المناطق،

وإذ تأخذ في اعتبارها وجوب المعالجة المنسقة والفعالة للأخطار الجيولوجية والأخطار المتصلة بالرطوبة الجوية وما يقترن بها من كوارث طبيعية والحد من هذه الأخطار والكوارث،

وإذ تلاحظ ضرورة التعاون الدولي والإقليمي لزيادة قدرة البلدان على التصدي للآثار السلبية لجميع الأخطار الطبيعية، بما فيها الزلازل وأمواج تسونامي والانهيالات الأرضية والثورات البركانية والظواهر الجوية البالغة الشدة كموجات الحر وحالات الجفاف الشديد والفيضانات، والكوارث الطبيعية المترتبة بها، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية أن يجري، لدى وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالقطاعات وكذلك في حالات ما بعد الكوارث، التصدي لمخاطر الكوارث المتصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة وباستخدام الأراضي، ولأثر الأخطار المترتبة بالظواهر الجيولوجية والطقس والمياه وتقلب المناخ وتغير المناخ،

وإذ تؤكد أن آثار الكوارث الطبيعية تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشدد على أهمية الحد من أوجه قلة المنفعة إزاء الكوارث الطبيعية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارها ٢٠٠/٦١^(٦)؛

٢ - تحت المجتمع الدولي على أن يواصل، بوسائل منها التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية، استكشاف طرق ووسائل للحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الآثار الناشئة عن الظواهر الجوية البالغة الشدة، وبخاصة في البلدان النامية قليلة المنفعة، بما فيها أقل البلدان نمواً، وفي أفريقيا، عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما فيها إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٤)، وتشجع الترتيب المؤسسي للاستراتيجية الدولية على مواصلة عمله في هذا الصدد؛

٣ - تسلم بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تحقيق تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث لأغراض، منها حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما يشمل تنفيذ إطار عمل هيوغو ومتابعته، وتؤكد أهمية التعاون والشراكات على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل دعم تلك الجهود الوطنية؛

٤ - تؤكد أهمية إعلان هيوغو^(٣) وإطار عمل هيوغو وأولويات العمل التي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في نهجها المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وأن تنفذها، حسب الاقتضاء، وفقاً لظروفها وقدراتها الذاتية، واضعة في اعتبارها الأهمية الأساسية للترويج لثقافة الالتقاء في مجال الكوارث الطبيعية، بوسائل منها تعبئة موارد كافية للحد من مخاطر الكوارث، والأهمية الأساسية للعمل على الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث على الصعيد المحلي، والآثار الضارة للكوارث الطبيعية على الجهود الرامية إلى تنفيذ

(٦) A/63/351.

الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تقر** بأهمية النظر في تعزيز الإجراءات المتخذة بشأن التكيف بسبل، منها استراتيجيات إدارة المخاطر والحد منها، بما في ذلك آليات المشاركة في المخاطر وتحويلها مثل التأمين، واستراتيجيات الحد من الكوارث وسبل معالجة الخسارة والضرر المرتبطين بآثار تغير المناخ في البلدان النامية قليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ؛

٦ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتزايد التحديات التي تطرحها الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية، وكذلك أثر تغير المناخ بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان الأخرى قليلة المنعة بصفة خاصة؛

٧ - **تشجع** المجتمع الدولي على مواصلة وزيادة دعم استراتيجيات التكيف، وبخاصة في البلدان قليلة المنعة في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ، لكي تسهم في جهود إدارة الكوارث، وتشجع تعزيز التنسيق بين استراتيجيات التكيف واستراتيجيات إدارة الكوارث؛

٨ - **تشجع** الحكومات على أن تقوم، من خلال برامجها الوطنية ومراكزها الوطنية لتنسيق الحد من مخاطر الكوارث، المنشأة في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأصحاب المصلحة الآخرين، بتعزيز بناء القدرات في أقل المناطق منعة لتمكينها من معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تزيد من قلة منعتها، وباتخاذ التدابير التي ستمكنها من التأهب للكوارث الطبيعية ومواجهتها، بما فيها الكوارث المقترنة بالزلازل والظواهر الجوية البالغة الشدة، وتشجع المجتمع الدولي على توفير مساعدة فعالة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٩ - **تشدد** على أهمية التصدي لعوامل الخطر الكامنة المحددة في إطار عمل هيوغو، وتشجع إدماج عملية الحد من المخاطر المقترنة بالأخطار الجيولوجية والأخطار المتصلة بالرطوبة الجوية في برامج الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز المعرفة والوعي العام بالحد من مخاطر الكوارث من أجل بناء القدرة على المواجهة، وبخاصة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان قليلة المنعة منها؛

١٠ - **تؤكد** أنه ينبغي إدماج عمليات تقييم المخاطر في برامج الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الحد من قلة المنعة إزاء الأخطار الطبيعية؛

١١ - تشجع الترتيب المؤسسي للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على أن يواصل، ضمن نطاق ولايته، وبخاصة إطار عمل هيوغو، تعزيز تنسيق الأنشطة لتشجيع الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وإتاحة المعلومات للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن خيارات الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الطبيعية الشديدة والكوارث وأوجه قلة المنعة المتصلة بالأحوال الجوية البالغة الشدة؛

١٢ - تؤكد أهمية توثيق التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين من قبيل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الحاجة إلى وضع استراتيجيات لإدارة الكوارث تشمل الاتقاء منها والتأهب والتصدي لها، بما في ذلك الإنشاء الفعلي لنظم إنذار مبكر تتسم بخصائص منها التركيز على الأفراد، مع الاستفادة من جميع الموارد والخبرات المتاحة لذلك الغرض؛

١٣ - تؤكد أيضا أنه سعيًا للحد من قلة المنعة إزاء جميع الأخطار الطبيعية، بما فيها الظواهر الجيولوجية والظواهر المتصلة بالرطوبة الجوية وما يقتدرن بها من كوارث طبيعية، ينبغي تعزيز عرى التعاون وتبنيه وتبادل المعلومات بشأن التأهب للكوارث فيما بين الأوساط العلمية والأكاديمية والقائمين بإدارة الكوارث على جميع المستويات؛

١٤ - تشجع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٧) والأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٨) على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، وبخاصة في البلدان النامية قليلة المنعة بشكل خاص، وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة الناشئة عن تغير المناخ في النظم الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية في البلدان النامية؛

١٥ - تهيب بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، تقديم موارد كافية ويمكن التنبؤ بها إلى البلدان النامية قليلة المنعة إزاء الآثار الضارة للكوارث الطبيعية وإتاحة حصول تلك البلدان على التكنولوجيا ونقلها إليها، على النحو المتفق عليه بصورة متبادلة، من أجل تعزيز قدرتها على التكيف؛

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٨) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٠٣، الرقم ٣٠٨٢٢.

- ١٦ - تؤكد ضرورة العمل على الحد من المخاطر وأوجه قلة المنعة إزاء جميع الأخطار الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية والأخطار المتصلة بالرطوبة الجوية؛
- ١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر النظر في مسألة الكوارث الطبيعية وقلة المنعة إزاءها في تلك الدورة، في إطار البند الفرعي المعنون "الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث" من البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة ٧٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨